

قم بالإدراج في الشريط الأيمن:

أ.د. لبنى عبد اللطيف

جامعة القاهرة، قسم الاقتصاد

4 ش نادي الصيد، الشقة 11

(20) 0101694949

lobnama@aucegypt.edu

مؤشر الموازنة المفتوحة - مصر 2010

- معلومات ضئيلة - معلومات الحد الأدنى - بعض المعلومات - معلومات مهمة - معلومات شاملة

إجمالي النقاط: 49 من أصل 100 نقطة. توفر بعض المعلومات للجمهور في تقارير الموازنة التي تقدمها.

كيف تقارن مصر بجيرانها؟

نقاط مؤشر الموازنة المفتوحة في ثلاثة مسوح

النتائج الرئيسية

تم استخدام نقاط عدد 92 سؤالاً مستمداً من مسح الموازنة المفتوحة (انظر مربع النص) لتجميع نقاط الأهداف وتصنيف الشفافية النسبية لكل دولة. وتشكل هذه النقاط مؤشر الموازنة المفتوحة.

على مدى الأربعة سنوات الماضية، رفعت مصر بشكل كبير من حجم المعلومات المتعلقة بالميزانية والتي توفرها للجمهور، وتتعاقد الآن مع الأردن باعتبارها الدولة التي يوجد فيها نظام الموازنة الأكثر شفافية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد قفزت نقاطها من 19 إلى 49 في الفترة من عام 2006 إلى 2010 حيث شرعت الحكومة في نشر مشروع موازنة السلطة التنفيذية والمزيد من تقارير خلال السنة الشاملة وتقرير نهاية السنة. ويعتبر مجموع نقاطها أعلى بكثير من متوسط نقاط (19) الدول الأخرى المشمولة بالمشح في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ومع ذلك يشير مجموع نقاط مصر إلى أن الحكومة لا توفر للجمهور إلا بعض المعلومات المتعلقة بموازنة الحكومة المركزية وأنشطتها المالية التي قيمها المسح، مما يجعل من الصعب على المواطنين مساءلة الحكومة عن كيفية إدارتها للأموال العامة. وحسبما هو مقدم أدناه، ما زال ثمة مجال كبير للتحسين.

المعلومات الواردة في تقارير الموازنة الحكومية

مدى كفاية وتوفر تقارير الموازنة الثمانية الرئيسية

| التقرير | مستوى درجة المعلومات * | حالة النشر |
|-------------------------------|------------------------|--------------------|
| بيان ما قبل الموازنة | E | لم يتم إعداده |
| مشروع موازنة السلطة التنفيذية | C | تم إعداده ولم ينشر |
| الموازنة المُقررة | B | تم نشره |
| موازنة المواطنين | E | لم ينشر |
| تقارير خلال السنة | A | لم ينشر |
| مراجعة نصف السنة | C | تم إعداده ولم ينشر |
| تقرير نهاية السنة | C | تم إعداده ولم ينشر |
| تقرير تدقيق الحسابات | E | تم إعداده ولم ينشر |

* تم حساب درجات شمولية المعلومات الواردة في كافة التقارير ومدى إمكانية الاطلاع عليها من واقع متوسط النقاط التي تم الحصول عليها في الجزء الخاص بأسئلة مسح الموازنة المفتوحة المتعلقة بكل تقرير من هذه التقارير. وتم تصنيف متوسط النقاط التي تتراوح من 0 إلى 20 (معلومات ضئيلة) بالمستوى E، والتي تتراوح من 21 إلى 40 (معلومات الحد الأدنى) بالمستوى D، والتي تتراوح من 41 إلى 60 (بعض المعلومات) بالمستوى C، والتي تتراوح من 61 إلى 80 (معلومات مهمة) بالمستوى B، والتي تتراوح من 81 إلى 100 (المعلومات الشاملة) بالمستوى A.

يعد تقرير مشروع موازنة السلطة التنفيذية أهم مستند لسياسة الحكومة، حيث يعرض كيفية اعترام الحكومة جمع الإيرادات، وجهات تخصيص هذه الأموال، وبالتالي وضع أهداف السياسة موضع التنفيذ. وفي مصر، يتكون مشروع الموازنة من البيان التحليلي والبيان المالي. وفيما يلي بعض المجالات المتعلقة بشمولية مشروع الموازنة الحكومي والتي يمكن تحسينها:

- عدم تقديم معلومات مفصلة عن أثر افتراضات الاقتصاد الكلي المختلفة على الموازنة.
- تقديم معلومات محدودة عن أنشطة مالية معينة يمكن أن تؤثر تأثيرًا كبيرًا على قدرة الحكومة على تحقيق أهدافها المالية وأهداف سياستها. ويشمل ذلك المعلومات المتعلقة بالأنشطة شبه المالية، وتأخرات الإنفاق، والالتزامات الطارئة والمستقبلية، والإنفاقات الضريبية، والإيرادات المخصصة، ومصادر مساعدات الجهات المانحة. ونظرًا لانعدام هذه المعلومات، لا يعرف الجمهور المركز المالي الكامل للحكومة. (علمًا بأن تلك المعلومات توفرها بعض تقارير الموازنة الأخرى الصادرة أثناء سير السنة المالية).

يحدد بيان ما قبل الموازنة الضوابط الرئيسية التي تحدد الموازنة المقبلة للحكومة. ولا تقوم مصر بإعداد بيان ما قبل الموازنة.

عند إقرار الهيئة التشريعية لمشروع الموازنة تصبح الموازنة المقررة بمثابة قانونًا للبلاد، وتوفر الموازنة المقررة الأساس لجميع تحليلات الموازنة التي تجرى خلال السنة المالية. وبصفة عامة، ينبغي أن توفر الموازنة المقررة للجمهور البيانات التي يمكن أن يستخدمها لتقييم أولويات السياسة المعلنة للحكومة ومسائلها. وتنتشر مصر الموازنة المقررة والتي تتسم بالشمولية إلى حد ما.

موازنة المواطنين عبارة عن عرض غير تقني لموازنة الحكومة يهدف إلى تمكين الجمهور - بما في ذلك الأفراد الذين ليسوا على دراية بالأموال العامة - من فهم خطط الحكومة. ولا تقوم مصر بإعداد تقرير موازنة المواطنين.

توفر تقارير خلال السنة موجزًا لسير الموازنة خلال السنة المالية. وتسمح هذه التقارير بإجراء المقارنات بين أرقام الموازنة المقررة وأرقام الموازنة قيد التنفيذ، مما يمكن أن يسهل إدخال تعديلات على الموازنة. وتنتشر مصر تقارير مالية شهرية شاملة (تقارير خلال السنة).

تقدم مراجعة نصف السنة استعراضًا شاملاً لسير الموازنة في منتصف السنة المالية كما تناقش أي تغييرات قد تطرأت على الافتراضات الاقتصادية التي تؤثر على السياسات المعتمدة في الموازنة. وتتيح المعلومات الواردة في هذا التقرير للحكومة والسلطة التشريعية والجمهور التعرف على ما إذا كان ينبغي إدخال تعديلات فيما يخص الإيرادات أو النفقات أو الافتراضات للفترة المتبقية من السنة المالية أم لا. وتقوم مصر بنشر مراجعة نصف السنة لكنها ليست شاملة بما يكفي حيث لا تقدم على سبيل المثال تفاصيل المصروفات على مستوى البرامج.

يقارن تقرير نهاية السنة التنفيذ الفعلي للموازنة بالموازنة المقررة. ومن شأن تقارير نهاية السنة أن تطلع واضعي السياسات على السياسات الضريبية ومتطلبات الديون وأولويات الإنفاق الرئيسية، مما يسهل إجراء تعديلات في موازنات السنوات المالية المقبلة. ولم يتم نشر الحسابات الختامية لمصر (تقرير نهاية السنة) في الفترة التي شملها المسح السابق للموازنة المفتوحة، ولكن يتم نشرها الآن في حينها. لكن الحسابات الختامية المعلنة ليست شاملة بدرجة كافية، فهي لا تقدم على سبيل المثال الفارق بين توقعات الاقتصاد الكلي الأصلية والنتائج الفعلية، وكذلك مؤشرات الأداء الأصلية مقارنة بالنتائج الفعلية.

تقرير تدقيق الحسابات عبارة عن تقييم لحسابات الحكومة يجريه الجهاز الأعلى لتدقيق الحسابات، ويفيد عما إذا كانت الحكومة قد قامت بجمع الإيرادات وإنفاق الدخل الوطني وفقاً للموازنة المُقررة، وما إذا كان إمساك الدفاتر الحكومية يتسم بالاتزان والدقة، وكذلك عما إذا كانت هناك مشكلات في إدارة الأموال العامة أم لا. تقوم مصر بإعداد تقرير تدقيق الحسابات ولكنها لا تجعله متاحاً للجمهور.

المشاركة العامة ومؤسسات المساءلة

يشمل نظام الموازنة المفتوحة وجود كل من سلطة تشريعية قوية وجهاز أعلى لتدقيق الحسابات قوي يوفران الرقابة الفعالة على الموازنة وإتاحة الفرصة للجمهور للمشاركة العامة في عملية الموازنة.

وفي مصر، قطعت السلطة التشريعية أشواطاً كبيرة في إشرافها على عملية الموازنة منذ عام 2007 من خلال التعديلات الجديدة التي تم إدخالها على الدستور. وتمتلك السلطة التشريعية الآن السلطة اللازمة لتعديل الموازنة التي تقدمها السلطة التنفيذية، حيث يجب إرسال مشروع الموازنة إلى السلطة التشريعية قبل ثلاثة أشهر من بدء السنة المالية مقارنة بشهرين في الماضي، وتلتزم الحكومة بالحصول على الموافقة من السلطة التشريعية قبل تحديد أي موازنات تكملية أثناء السنة المالية. لكن لم يتم إقرار أية تدابير حتى الآن فيما يخص مشاركة الجمهور في عملية الموازنة. وهذه التدابير من شأنها أن تشتمل على عقد مناقشات علنية عن الموازنة تتيح لأفراد الجمهور حضور جلسات السلطة التشريعية والتي فيها تصادق السلطة التنفيذية على ميزانيتها المقترحة، أو الإدلاء ببعض الشهادات حيال الموازنة المقترحة.

وفيما يخص إشراف الجهاز الأعلى لتدقيق الحسابات على عملية الموازنة في مصر، كشف مسح الموازنة المفتوحة أن الجهاز الأعلى لتدقيق الحسابات لا ينشر تقرير تدقيق الحسابات للجمهور، مع أن شفافية الموازنة تقتضي نشر هذه التقارير بصفة دورية.

التوصيات

يتعين على مصر:

- إتاحة تقرير تدقيق الحسابات للجمهور.
- رفع مستوى الشمولية لمشروع موازنة السلطة التنفيذية ومراجعة نصف السنة وتقرير نهاية السنة.
- إعداد تقرير موازنة المواطنين وبيان ما قبل الموازنة ونشرهما.
- إتاحة الفرص للجمهور لحضور جلسات السلطة التشريعية المتعلقة بالموازنة والإدلاء بشهادات حيالها.
- وفقاً لأحد باحثي مؤشر الموازنة المفتوحة، "استكمال مراحل الانتقال إلى الموازنة القائمة على الأداء التي أطلقتها الحكومة في السنة المالية 2010/2011".